الحدث

تنتظر الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن مهمات صعبة عند استلامه الحكم رسمياً في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، على الرغم من أن خصمه دونالد ترامب لم يعترف حتى يوم أمس بهزيمته. تركة ثقيلة ستصعب مهمة بايدن، بعد جملة من الخطوات التي اتخذتها الإدارة السابقة، لعل أبرزها الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، ومن منظمة الصحة العالمية. كذلك ينتظر أن تكشف الأيام عن المسار الذي سيتخذه بايدن في الملف الفلسطيني-الإسرائيلي، وهو الذي تعهد مراراً بالالتزام بحل الدولتين

رئاسة بايدن
ملامح أولية لجدول الأعمال

يواجه الرئيس الجديد تركة ثقيلة (جيم واتسون/فرانس برس)

واشنطن ـ العربي الجديد

لن تكون مهمة جو بايدن في قيادة الولايات المتحدة سهلة، بعد 4 سنوات من عبث الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب بالمعاهدات الدولية، وتحويل العلاقات مع دول عديدة إلى علاقة نفعية قائمة على تبادل المصالح المباشرة والصفقات. سنوات أربع شهدت انسحاب الولايات المتحدة من معاهدات دولية مهمة، أبرزها الاتفاق النووي مع إيران، ومنظمة الصحة العالمية، واتفاقية باريس للمناخ، فضلاً عن قرارات عديدة اتخذها ترامب كحظر السفر على بعض البلدان، وعلى الرغم من وعود كبيرة تعهد بايدن بتنفيذها خلال ولايته، غير أن الكثير من الخطوات التي اتخذها ترامب قد يكون من الصعوبة العودة عنها، ومنها خصوصاً الاتفاق النووي مع إيران، مع توقعات بأن يعمل الرئيس الجديد على التفاوض على اتفاق جديد بشروط مختلفة عن سابقه، وهو ما قد يستغرق وقتاً غير قليل ويكون بشروط جديدة. كذلك يلف الغموض مصير الخطة الأميركية التي اعتمدها ترامب واستهدفت فعلياً تصفية القضية الفلسطينية والمعروفة بـ«صفقة القرن»، خصوصاً أن بايدن كرر مراراً في أوقات سابقة التزامه بحل الدولتين، لكنه يواجه وقائع جديدة خلقتها الإدارة السابقة على الأرض، ومنها إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، بالتوازي مع مسار التطبيع الذي دفعت إليه إدارة ترامب العديد من الدول العربية.

لكن التحدي الأكبر أمام بايدن سيكون داخلياً، وتحديداً على صعيدين، أولهما إنهاء الانقسام الداخلي الكبير بعد أشهر من الاضطرابات بخلفية عرقية، بعد اعتداءات الشرطة المتكررة على المواطنين السود والتي غذتها تصريحات ترامب الداعمة للشرطة، والثاني مواجهة تفشي وباء كورونا وإعادة إنعاش الاقتصاد بعد التخبط الذي واجهته الإدارة السابقة في هذا الملف. ويتعين عليه اتخاذ الموقف الملائم في ظل بلد منقسم وبوجود مجلس شيوخ قد يسيطر عليه الجمهوريون. في المجموع، وعلى الرغم من الوباء، شهدت الانتخابات مشاركة غير مسبوقة تمثلت بتصويت 66 في المائة من الناخبين. وحصل بايدن على أكثر من 74,5 مليون صوت مقابل 70 مليون لترامب.

وبدا أن بايدن حدد سريعاً النقاط الأساسية لجدول أعماله، وتحديداً في الأيام المائة الأولى لولايته التي تبدأ رسمياً في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، على الرغم من أن خصمه ترامب لم يعترف حتى اليوم بخسارته، مواصلاً التلويح بمعارك قضائية لنقض النتيجة المعلنة بتحقيق بايدن الانتصار، غير أن التهاني من مختلف قادة العالم للرئيس الجديد، وخصوصاً من حلفاء سابقين لترامب قدّم لهم الكثير، مثل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، دلّ على توجّه لطيّ صفحة ترامب والتوجه للعمل مع بايدن.

ووعد بايدن خلال احتفاله بـ«فوزه المقنع» بالانتخابات الرئاسية في مدينته ويلمينغتون، السبت، بأن يكون الرئيس الذي سيوحّد الولايات المتحدة. وبعد ساعات على إعلان نتائج الانتخابات، دعا الرئيس المنتخب أمام حشد كبير تجمّع في سيارات في جو احتفالي، الأميركيين إلى عدم معاملة «خصومهم كأعداء». وقال «هؤلاء ليسوا أعداءنا. إنهم أميركيون». وأضاف بايدن في خطاب حماسي في معقله بولاية ديلاوير «أتعهد بأن أكون رئيساً يسعى إلى التوحيد لا إلى التقسيم».

> بايدن: أتعهد بأن أكون رئيساً يسعى إلى التوحيد لا للتقسيم

> يخطط بايدن لإعادة بلاده إلى منظمة الصحة العالمية

ومن دون توجيه أي كلمة لخصمه، احتفل بايدن «بفوزه المقنع» ومد في الوقت نفسه يده إلى ناخبي ترامب، مؤكداً أنه ينفهم «خيبة الأمل». وقال «لنتقابل ونتحدث، ولنمنح أنفسنا فرصة»، مشدداً على أنه «حان الوقت لمعالجة جرح» البلاد ووضع حد «للشيطنة». وشكر «التحالف الواسع والمتنوع» الذي تقدم بترشيحه، مشيداً بالأميركيين الأفارقة الذين لعبوا دوراً أساسياً في فوزه. وقال «إنهم يدعموننني دائماً كما أدعمهم». وتابع «قمت بحملة لاستعادة روح أميركا». ومع الرئيس الجديد، ستدخل كامالا هاريس والمرشحة معه لمنصب نائب الرئيس، التاريخ بصفتها أول امرأة تشغل هذا المنصب. وقد أكدت السيناتورة السوداء عن كاليفورنيا بايدن «يوماً جديداً لأميركا». وقالت هاريس في خطاب إعلان النصر متوجهة إلى أنصارها الذين احتشدوا في الهواء الطلق «في الوقت الذي كانت فيه ديمقراطيّتنا نفسها على المحكّ في هذه الانتخابات، وروح أميركا على المحكّ أمام عيون العالم اجمع، فقد دشّنتم يوما جديدا لأميركا».

يوم جديد

اعلنت نائبة الرئيس الاميركي المُنتخب كامالا هاريس مساء السبت في ويلمينغتون بولاية ديلاوير انّ انتخاب جو بايدن رئيسا للولايات المتّحدة يُمثّل «يوما جديدا لاميركا». وقالت هاريس في خطاب اعلان النصر متوجّهة إلى انصارها الذين احتشدوا في الهواء الطلق انّه «في الوقت الذي كانت فيه ديمقراطيّتنا نفسها على المحكّ في هذه الانتخابات، وروح اميركا على المحكّ امام عيون العالم اجمع، فقد دشّنتم يوما جديدا لاميركا».

حليف وثيق

سعى المسؤولون البريطانيون لتأكيد تقاربهم مع الإدارة الأميركية الجديدة بعد ساعات من إعلان فوز جو بايدن. وقال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب: «لن يجد بايدن حليفاً أوثق أو يمكن الاعتماد عليه أكثر من بريطانيا». وتوقع وزير الصالية السابق ساجد جاويد أن تُتاح فرصة أفضل كثير لإبرام اتفاق تجاري مع واشنطن تحت رئاسة بايدن مقارنة بدونالد ترامب بسياسته «الحمائية»، وذلك مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

روحاني: فرصة أمام واشنطن للتعويض عن أخطاء الماضي

للحديث تتمة...

الشعب يفتك ما يريد

وليد التليلي

منذ أعوام والحكومات التونسية المتعاقبة تشكو من وجع في الجنوب، عجز وحيرة وشلل أمام احتجاجات الشباب هناك وتعطيلهم لإنتاج الفوسفات والبترول وإغلاق الطرقات والمؤسسات، وهم لا يطالبون بمعجزات، فقط بحقهم في التنمية والحياة. وهنا، يذكر المتابعون ما عرف بأزمة الكامور جنوبي شرق تونس، عندما رفع المحتجون هناك شعار «الضغ لا، الرخ لا»، أي لا ضخّ للبترول ولا تراخي في الإضراب. وأغلقوا «الفانة»، أي محطة ضخّ البترول، بعد أن تراجعت الحكومات عن وعودها ولم تنفذ منها شيئاً. استمر إيقاف الانتاج أشهراً، خسرت البلاد فيها مليارات ولم تتمكن حتى من فضه بالقوة، إلى أن أعلن رئيس الحكومة هشام الشيشي التوصّل إلى حلّ نهائي لإشكالية الكامور في ولاية تطاوين، واستئناف النشاط للشركات.

ولا يُعد هذا الاتفاق مجرد نجاح في مفاوضات اجتماعية تقوم بها أي حكومة في سير نشاطها العادي لفض الأزمات، لأنه يعكس إرادة شعبية قفزت فوق سلطة الدولة وواجهتها وتمكنت في الأخير من تحقيق مطالبها. وانتقد كثيرون التفاوض والاتفاق بين حكومة وأفراد محتجين، فيما اشتكى آخرون من تراخي الدولة وإذعانها للفوضى وتعطيل قوت التونسيين. وذهب منتقدون إلى اعتبار أن وراء هذه الفوضى أيادي سياسية تحركها، وتخوّف كثيرون من انتقال عدوى تعطيل الإنتاج إلى أماكن أخرى، غير أنه في المحصلة، نال الشعب في تطاوين ما أراد بعدما استبسل في الدفاع عنه.

لكن هذه المعضلة ليست في تطاوين، شرقي الجنوب وحده، وإنما أيضاً في غربه أيضاً، حيث يتعطل إنتاج الفوسفات منذ سنوات أمام الفشل الحكومي في الإنصات للناس وحل مشاكلهم. هناك توقف قطار الحياة في ستينيات القرن الماضي رغم الثروات المخزّنة. ولكن مستشار الشيشي، سليم التيساوي، أوضح أن فريقاً سيذهب إلى محافظتي قبلي وقفصة، لأنهما تحتاجان إلى مقاربة تنموية مختلفة تماماً عن تطاوين، قائلاً: «أزمة الحوض المنجمي لم تأت من فراغ».

دروس الكامور عديدة، فشلت الأحزاب والحكومات في وعدها بالتنمية، فأمسك المواطنون بمصيرهم وانتفضوا وفرضوا إرادتهم ونالوا حقوقهم. وبعد نحو عشر سنوات على قيام الثورة، بدأ مسؤول سياسي يدرك أن الاستقرار ممكن بفضل الحوار، وأن من حق الناس في الجهات الإبقاء، على جزء من الثروة هناك، ودرسها الأهم هو كم كان يمكن أن نجني من الثروات لو أنجزنا هذا الحوار منذ سنوات ولم نوقف الإنتاج؟

رصد

تأخر إسرائيلي وصمت سعودي وارتياح فلسطيني

تسابق القادة في العالم على تهنئة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن. الرئيس الفلسطيني محمود عباس كان من بين الذين هنّأوا بايدن، أمس الأحد، ونائبته كامالا هاريس. ونقلت عنه وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية "وفا" تطلعه للعمل مع الرئيس المنتخب وإدارته من أجل تعزيز العلاقات الفلسطينية الأميركية، وتحقيق الحرية والاستقلال والعدالة والكرامة للشعب الفلسطيني من جانبه. قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في تصريح له "نأمل من الإدارة الأميركية الجديدة العمل على مسار سياسي جدي على أساس الشرعية الدولية وحل الدولتين". من جهته، دعا رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إسماعيل هنية بايدن إلى التراجع عن "صفقة القرن" (خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية) واعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.

وبعد ساعات طويلة على إعلان فوز بايدن، غرّد رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أمس، مهنئاً. ووصف بايدن بـ"الصديق الكبير لإسرائيل". وكان نتنياهو قد التزم الصمت طويلاً، قبل تغريدته أمس. ولم تفته الإشارة في تغريدة أخرى إلى الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، مقدماً شكراً خاصاً له: "شكراً له دونالد ترامب على الصداقة التي أظهرتها لإسرائيل ولي شخصياً، وعلى اعترافك بالقدس والجولان، وعلى الوقوف في وجه إيران، وعلى اتفاقيات السلام التاريخية، ودفع التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي إلى مستويات لا سابق لها". وهنّأ رئيس الاحتلال رؤوفين ريفلين بايدن أيضاً.

في إيران، اعتبر الرئيس حسن روحاني أنّ "ثمة فرصة نشأت للإدارة الأميركية المقبلة للتعويض عن أخطاء الماضي واحترام القواعد العالمية والعودة إلى الالتزام بالتعهدات الدولية"، في إشارة إلى الاتفاق النووي المبرم مع إيران والذي انسحبت منه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عام 2018 وفرضت بعده عقوبات قاسية على طهران. وفي رسالة إلى بايدن، أعلن روحاني، في كلمة له في جلسة اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا، عن استعداد بلاده المشروط للعودة إلى تعهدات نووية أوفّقتها خلال المفاوضات الماضية رداً على العقوبات الأميركية، و"التعامل البنّاء" مع إدارة بايدن. في فنزويلا، هنّأ الرئيس نيكولاس مادورو،

روحاني: فرصة أمام واشنطن للتعويض عن أخطاء الماضي

وشدّدا على رغبة الاتحاد الأوروبي في إعادة بناء "شراكة قوية" مع الولايات المتحدة. وهنّأ الأمين العام لحلف دول شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ بايدن على فوزه في الانتخابات، بصفته "مؤيّداً قوياً" للحلف، وعبّر عن "حماسته للعمل معه. وكتب في تغريدة "أعرف جو بايدن، إنه مؤيد قوي لحلفنا، وأنا متحمس للعمل بشكل وثيق معه. خلف أطلسي قوي هو أمر جيّد بالنسبة لأميركا الشمالية وكذلك لأوروبا". أما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فذكر في تغريدة: "الأميركيون اختاروا رئيسهم. تهانينا لجو بايدن وكامالا هاريس. لدينا الكثير من العمل لمواجهة التحديات الراهنة. لنعمل معاً". وهنأ رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بايدن وهاريس. وكتب جونسون في تغريدة "الولايات المتحدة حليفتنا الأبرز، وأنا متحمس للتعاون بشكل وثيق بشأن أولوياتنا المشتركة، من التغير المناخي إلى التجارة والدفاع".

بدوره، تحدّث الرئيس الأفغاني أشرف غني في تغريدة على "تويتر" عن تطلع "أفغانستان إلى مواصلة وتعميق شراكتها الاستراتيجية متعددة الأبعاد مع الولايات المتحدة، الشريك المؤسس، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وإحلال السلام في أفغانستان". هنّأ رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي هاريس، وقال "نجاحك رائد، ومصدر فخر هائل بالنسبة لعائلتك فقط، بل أيضاً لجميع الأميركيين من أصل هندي". أما الرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور فاعتبر أنه من السابق لأوانه تهنئة بايدن، معتبراً أنه "سننتظر حتى يتم حل جميع القضايا القانونية".

(العربي الجديد، فرانس برس)

تقرير

جورجيا حاسمة لأجندة الديمقراطيين في الكونغرس

وعدت بيلوسي بفرصة لإنجاز كبير (آل دراغو/Getty)

حملت نتائج انتخابات الكونغرس الأميركي، التي جرت بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، أخباراً سارة وأخرى محزنة لكلا المعسكرين الجمهوري والديمقراطي. إذ لا يزال الأمل موجوداً لدى الحزب الأزرق، الذي أعلن فوز مرشحه جو بايدن بالرئاسة، باستعادة السيطرة على مجلس الشيوخ، بعدما ضيّع الكثير من الأموال لدعم مرشحيه في هذا المجلس، فيما كان الجمهوريون أكثر ارتياحاً للمقاومة الشعبية للتقدم الديمقراطي في الكونغرس، مقارنة مع نتائج الرئاسيات. لكن في المحصلة، فإن الانقسام الذي خيّم على نتائج انتخابات الكونغرس، قد يكون محصوله في النهاية عرقلة الكثير من قرارات السلطة التنفيذية، ما قد يؤدي إلى تجمد الكثير من مشاريع القوانين. ومع أكثرية ديمقراطية ضعيفة في مجلس النواب، تضعف الآمال، لا سيما لدى الجناح التقدمي في الحزب، في تمرير أجندة «شجاعة»، أو مشاريع قوانين تواجه بمعارضة قوية من الحزب المحافظ.

وأظهرت نتائج الانتخابات التشريعية، أن تحديد الأغلبية في مجلس الشيوخ لن يتمّ قبل يناير/كانون الثاني المقبل، الموعد المقرر لإجراء انتخابات فرعية في ولاية جورجيا، بعدما حصل كلّ من السيناتور الجمهوري عن الولاية ديفيد بيرديو ومنافسه الديمقراطي جون أوسوف على أقلّ من 50 في المائة من الأصوات. وبعني ذلك حكماً إجراء جولة ثانية بينهما في 5 يناير، على أن تجري في التاريخ ذاته انتخابات على المقعد الثاني المخصّص لهذه الولاية في مجلس الشيوخ، بين السيناتورة الجمهورية، كيلي لوفلر، ومنافستها المرشح الديمقراطي رافائيل وارنوك. وإذا تمكن الديمقراطيون من انتزاع الفوز في انتخابات جورجيا الفرعية، من أيدي خصومهم الجمهوريين، فستنتقل الغالبية في المجلس إليهم، ما سيسهل كثيراً من مهمّة إدارة بايدن، إذ لا يمكن إقرار أي قانون من دون مصادقة مجلس الشيوخ عليه. وقال زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، أول من أمس السبت، إنه «الآن نفوز بجورجيا، ونغيّر العالم». وغرّدت الجمهورية نيكي هيلي، السفيرة السابقة في إدارة الرئيس دونالد ترامب لدى الأمم المتحدة، على تويتر، قائلة إن «كلّ الأنظار ستتّجه إلى جورجيا بانتظار تحديد مصير مجلس الشيوخ».

ويحتلّ الجمهوريون في مجلس الشيوخ الحالي 53 من أصل 100 مقعد. وخلال انتخابات منتصف الولاية التي جرت يوم الثلاثاء الماضي، كان 35 من هذه المقاعد موضع تنافس. وبفوزها بمنصب نائبة الرئيس، تصبح كامالا هاريس، اعتباراً من 20 يناير المقبل، موعد توليها مهام منصبها، رئيسة مجلس الشيوخ حُكماً، ما يتيح لها التصويت لترجيح الكفّة في المجلس إذا ما انقسمت الأصوات بنسبة 50 مقابل 50. وكان الديمقراطيون انتزعوا من الجمهوريين مقعدين في «الشيوخ» عن ولايتي كولورادو وأريزونا، لكن الجمهوريين انتزعوا منهم مقعد السيناتور الديمقراطي في الاباما. وإلى جانب مقعدي جورجيا، لا يزال هناك مقعدان لم تُعرف نتائجهما بعد: مقعد عن ولاية كارولاينا الشمالية وآخر عن الاسكا. ووفقاً لآخر النتائج، فإنّ الكفّة تميل لصالح الجمهوريين عن هذين المقعدين، لكن حظوظ الديمقراطيين في جورجيا تبقى مرتفعة.

وفي مجلس النواب، ليس معروفاً ما إذا كانت رئيسته الديمقراطية نانسي بيلوسي، ستبقى في منصبها، بعدما شهدت الانتخابات التي جرت يوم الثلاثاء الماضي، تراجع قوة الديمقراطيين داخل المجلس، بعدما فقدوا أربعة مقاعد، في كارولينا الشمالية وأيوا ونيومكسيكو وأوكلاهوما، ليصبح عددهم 215 حتى الآن، مقابل 196 للجمهوريين، فيما لا يزال فرز الأصوات مستمراً. ويخشى أيضاً من خسارة نائبين للديمقراطيين في أوتا والمقاطعة الثانية في أيوا. وتقنياً، حافظ الديمقراطيون على الأصوات التي ربحوها في انتخابات 2018، في المجلس، لكنهم خسروا أخرى. ويضم مجلس النواب 435 نائباً. لكن بيلوسي التي باتت تخطى الآن بأضعف أكثرية للحزب منذ 18 عاماً، أكدت أول من أمس السبت أن مجلس النواب الجديد ستكون له الفرصة مع فوز بايدن لـ«إنجاز تقدم كبير» في أولويات الحزب الديمقراطي، ما يعني التشريعات الضرورية لخفض التكاليف الصحية، وتأمين الوظائف عبر مشاريع بنى تحتية وغيرها، لكن بقاء الحزب متراجعاً في «الشيوخ» يجعل طموحاته في مجلس النواب صعبة الذهاب إلى خواتيمها السعيدة. وحتى مع فوز الديمقراطيين بالبيت الأبيض، والانقسام بين الجزبين في مجلس الشيوخ، فإن إمكانية أن تنجح بيلوسي بفرض شروطها في مجلس النواب، تبقى ضعيفة، وسط خسارات الحزب داخله هذا العام. ولم يتمكن الديمقراطيون من السيطرة على مجلس الشيوخ منذ 6 سنوات، علماً أنه كل عامين تجري انتخابات لإعادة انتخاب ثلث مقاعده. وسيحتاج الجمهوريون إلى الفوز بمقعد واحد فقط في جورجيا لضمان الأغلبية، لكن إذا فاز الديمقراطيون بهما، فسيحصلون على 50 مقعداً، أي على أغلبية 51 صوتاً، مع صوت كامالا هاريس.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

شرق غرب

اول دعوى ضد المستوطنين امام القضاء الفلسطيني

تقدم الفلسطيني منتصر نافع منصور، من قرية بورين جنوب نابلس، شمال الضفة الغربية، أمس الأحد، بأول دعوى قضائية ضد المستوطنين في محكمة فلسطينية، وذلك في محكمة الصلح بنابلس، ضد حارس أمن مستوطنة براخا المقامة على أراضي المدينة، لمنعه من استكمال بناء منزله. وقال منصور إن وزارة العدل الفلسطينية شجعته على رفع القضية، فيما أكد محامو الادعاء أن «قانون أصول المحاكمات المدنية يؤهل القضاء الفلسطيني» لذلك.

(العربي الجديد)

الاحتلال يعتقل فلسطينيا اصيب بنيرانه

أصيب مدرس فلسطيني، أمس الأحد، بجراح، بعد إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي النار عليه، بالقرب من مخيم الفوار جنوب غرب الخليل جنوب الضفة الغربية. وقال منسق اللجان الشعبية والوطنية جنوب الضفة، راتب جبور، إن قوات الاحتلال أطلقت الرصاص الحي باتجاه المدرس سليمان عمرو خلال توجهه إلى مكان عمله في دورا، مضيفاً أن الاحتلال «اعتقل عمرو ونقله إلى جهة مجهولة».

(العربي الجديد)

المصادقة على بناء مستوطنة جديدة قرب غزة

صادقت حكومة الاحتلال، أمس الأحد، للمرة الأولى منذ سنوات، على إقامة مستوطنة جديدة في منطقة غلاف غزة. وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين

نتنياهو (الصورة) قبيل جلسة الحكومة، عزمها المضي في الخطوة، مع موافقة حكومته تطوير المستوطنات الواقعة في المناطق الجنوبية، بما في ذلك بناء أحياء جديدة في سديروت ونتيفوت.

(الأناضول)

ياسيل: واشنطن وضعت شروطا عليّ لتفادي العقوبات

قال الوزير اللبناني السابق، ورئيس «التيار الوطني الحر»، جبران باسيل، أمس الأحد، إن الولايات المتحدة عرضت قطع علاقاته بـ«حزب الله»، لتفادي فرض عقوبات اقتصادية عليه، قبل أن تقدم على هذه الخطوة متهمة إياه بالفساد. وأضاف باسيل في كلمة متلفزة، إنه تبلغ (من السفيرة الأميركية في لبنان (دوروثي شيا) بضرورة تلبية 4 مطالب فوراً، وإلا سيتم فرض عقوبات»، مشيراً إلى أن المطلب الأول هو «فك العلاقة فوراً مع حزب الله»، من دون أن يكشف عن مضامين المطالب الأخرى.

(فرانس برس)

الطيب: سنلاحق اي إساءة للرسول امام المحاكم الدولية

أكد شيخ الأزهر أحمد الطيب، أمس الأحد، أنه ستتم ملاحقة أي إساءة للنبي محمد أمام المحاكم الدولية، مضيفاً خلال استقباله وزير الخارجية الفرنسي جان إيف

لودريان (الصورة) في مقر مشيخة الأزهر، أن «حديثي بعيد عن الدبلوماسية حينما يأتي الحديث عن الإسلام ونبيه». وأضاف الطيب أن تصريحات لودريان كانت محل احترام وتقدير من جانبه، لافتاً إلى أن المسلمين حول العالم، حكامًا ومحكومين، رافضون للإرهاب الذي يتصرف باسم الدين.

(العربي الجديد)

إضاءة

لن يغادر دونالد ترامب البيت الأبيض بالمسار التقليدي ذاته الذي دخل منه إليه. شخصية الرجل المهجوسة بالأنا، وانقسام الشارع الأميركي، يحولان انتقال السلطة في البيت الأبيض إلى معركة يريد الرئيس المنهزم توظيفها إلى ما بعد يوم التنصيب

سيستلم ترامب قاعدته حتى بعد رحيله عن السلطة (كريس ماكغراث/Getty)

متى ترفع البطة العرجاء الراية البيضاء؟

10 أسابيع من العبث الترامبي قبل يوم التنصيب

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يملك دونالد ترامب الكثير من الحوافز لإبقاء دراما الانتخابات الرئاسية الأميركية مفتوحة إلى يوم التنصيب. فالرئيس الأميركي الـ45، لم يصبح «رئيساً سابقاً» بعد، وهو لا يريد أن يحصل ذلك في موعد تنصيب الرئيس جو بايدن، عندما تدق الساعة 12:00 ظهراً في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، من دون الكثير من الإثارة التي ستكون غير مسبوقة في التاريخ الأميركي. وحده ترامب، يستطيع خلق فيلم رئاسي مشوق، يتضمن الكثير من مشاهد الشغب والعبث، لكن ذلك لن تكون كلفته منخفضة على أمة أميركية منهكة، أو حتى عليه هو نفسه، ويبقى رهناً بالكثير من «الحلفاء» الذين بدأوا يبتعدون عنه، ومن بينهم سلاحه الفتاك «تويتر». قد تكون هذه خلاصة تصورات خبراء، باتوا يجمعون على أن دونالد ترامب لن يخرج من أضواء السلطة السياسية، بليونة، وبطريقة منتظمة، متبعاً المسار البروتوكولي ذاته الذي سار عليه الرؤساء الأميركيون السابقون: اتصال تهنئة منه بالرئيس المنتخب، ثم لقاؤه معه بعد فترة وجيزة في البيت الأبيض، وتسهيل الانتقال الإداري حتى موعد التنصيب. وإذا كان لقاء الخصمين لا يزال مؤجلاً، فيما لم تصادق بعد إدارة الخدمات العامة الحكومية على اسم الفائز في انتخابات الرئاسة الأميركية للعام 2020، وقالت أول من أمس السبت إنها لم تتخذ قراراً بعد حول ذلك، تبدو سيناريوهات عملية انتقال السلطة الرئاسية في الولايات المتحدة مشرعة أمام العديد من الاحتمالات، أكثرها استبعاداً أن يكون ترامب قادراً على «قلب الطاولة» على الجميع، أو حتى «تحدي الليل»، على حدّ تعبير دوغلاس برينكلي، أستاذ التاريخ في جامعة رايس. وبعض التكهنات يصل إلى حدّ تدخل الجيش، في وقت أبرزت حملة بايدن عضلاتها، بالقول الجمعة إن «لصبرها حدوداً». وسط ذلك، سيكون أمام الأميركيين 10 أسابيع من العبث الترامبي، بحسب العارفين بشخصية الرئيس.

وأكد ترامب في تغريدة أمس توجهه لعدم الاستسلام قائلاً «يجب أن ندقق في الأصوات، وبدأنا للتو العدّ والتسجيل. وعلمنا بشهادات بوجود تزوير في التصويت». وبحسب الإعلام الأميركي، وما يرشح عنه من كواليس الحلقة الضيقة المحيطة بترامب، فإن الأخير ليس على ما يرام، وهو قد يكون مكتئباً، لكن صهره جاريد كوشنر، نصحه بالانصياع لخيارات الناخبين. وإذا بدا الإعلام الأميركي التقليدي «شامتاً» بالرئيس الجمهوري، إلا أن أي رئيس خاسر سينتابه الحزن. أما إذا كان ترامب، فيصبح رفض الهزيمة مشروعاً خطراً، لم يتوان حتى دبلوماسيون أجانب يقيمون في واشنطن من التحذير منه، وسط الحديث عن ضبابية ما ستؤول إليه الأمور حتى يوم التنصيب، إذ أن بعد ذلك، يصبح التكهن بمآلات الوضع أسهل إذا ما تمكن بايدن من تسلم السلطة، حتى لو مع مجلس شيوخ جمهوري، إذ أن ترامب يدرس الكثير من الخيارات السياسية والإعلامية، منها عودته للترشح في 2024، وبناء امبراطورية إعلامية، واستمرار التحريض، وستكون بوصلة ذلك استمرار الرهان على قاعدة «لنجعل أميركا عظيمة مجدداً». أما ما يتحدث عنه الإعلام عن استمرار حجّ الجمهوريين إلى مارالاغو في فلوريدا، لنيل بركة ترامب في «منفاه الاختياري»، فيبقى رهن المراقبة.

لكن حتى ذلك الحين، يبقى الشغل الشاغل للكثير من المراقبين، كيفية انتقال السلطة، المرهونة بما ستتمخض عنه ساعات التامل التي يقضيها ترامب حالياً في البيت الأبيض، منذ إعلان الإعلام فوز بايدن. وبانتظار خروج الدخان الأبيض أو الأسود من الجناح الغربي، دخل المسار القضائي لدى الجمهوريين لنقض تصويت بعض الولايات المتأرجحة، أرض الواقع. وأكد ذلك البيت الأبيض، السبت، ببيان مقتضب جاء فيه أن الرئيس «سيقبل نتائج انتخابات حرة ونزيهة»، وأن الإدارة «تتبع جميع المتطلبات القانونية». التأويل المتشائم لهذا البيان، عزّزته آراء مقربين من ترامب، ومنهم مستشاره الاقتصادي لاري كودلو الذي أكد أن الرئيس «يعتزم القتال». وفي تصريح آخر، قال مستشاره روجر ستون، «أشك» في أن الرئيس سيتنازل، مضيفاً: «سيكون لدى بايدن سحابة على رئاسته».

وأكد مساعدون لترامب أنه ليست لديه خطط سريعة لإلقاء خطاب الاعتراف بالهزيمة والتخلي عن السلطة، فيما تعهدت حملته بمواصلة معركتها القضائية في الولايات. وتوجهت حملة ترامب واللجنة الوطنية الجمهورية، للمؤيدين للرئيس، بمناشدات للحصول على المال، ما أدى إلى جمع عشرات الملايين من الدولارات منذ يوم الثلاثاء الماضي، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر. ونقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن هؤلاء قولهم إن بعض الأموال ستستخدم لمواصلة حملة عامة قوية لتقويض الثقة في نتيجة الانتخابات. وبحسب «نيويورك تايمز»، فإن كبير موظفي البيت الأبيض مارك ميدوز يعمل على التحديات القضائية للحملة. لكن بحسب الصحيفة، فإن هذا الجهد قد يواجه بضغط جمهوري، قد يدفع عائلة ترامب إلى إجباره على رفع الراية البيضاء. بل حتى بعض مستشاري ترامب، كحاكم ولاية نيوجرسي السابق كريس كريستي، قال إنه يحتاج إلى أدلة لإثبات ادعاءات ترامب حول التزوير. وبحسب الصحيفة، حاول مساعدون لترامب إقناع رودي جولياني، محاميه، بالتراجع عن بعض الادعاءات، لكن الأخير تمكن من إقناع الرئيس بالسماح له بعقد مؤتمر صحافي في فيلادلفيا، أكد فيه بعد وقت قصير من إعلان الإعلام فوز بايدن، السبت، أن حملة الرئيس تعتزم رفع شكوى قضائية اليوم الإثنين، تتهم فيها سلطات بنسلفانيا الانتخابية بحرمانها من حق مراقبة فرز الأصوات، مهدداً بحملة قضائية قد تقود إلى فتح «معركة قضائية ضخمة تشمل البلاد كلها». لكن حملة الرئيس خسرت حتى الآن معارك قضائية في ميشيغن وبنسلفانيا وفيلادلفيا.

ويخشى الديمقراطيون عرقلة المسؤولين في إدارة ترامب مجموعة من الخطوات الضرورية في العملية الانتقالية. لكن المراحل الأولى من العملية بدأت من دون خلل. ويقود كريس ليدل، المسؤول في البيت الأبيض، عملية الانتقال هذه. لكن مسؤولاً آخر قال لـ«نيويورك تايمز»، إن ترامب لم يتدخل فيها بسبب «خشيته من فال سيئ»، كما أن مسؤولين فضّلوا تحييده، كي لا «يحدث ضرراً». ماذا يمكن لـ«البطة العرجاء أن تفعل»؟ ليس الكثير لإغراق رئاسة بايدن بالفوضى، ولكن الكثير من الضجّة، لإبقاء الأثر الترامبي حيّاً.

> ترامب: يجب أن ندقق في الأصوات وبدأنا العد والتسجيل
>
> تعتزم حملة ترامب فتح معركة قضائية على مستوى البلاد

عفو أم تصويت نيابي؟

تميل ترجيحات لاعتبار أن دونالد ترامب يمكنه استغلال الوقت الضائع للعفو عن معاونين له مدانين، فيما تذهب أخرى إلى إمكانية تعادل أصوات المجمع الانتخابي الذي سيلتئم للتصويت على اسم الرئيس في 14 ديسمبر، ما يمهد لتصويت مجلس النواب الجديد على اسم الفائز في الرئاسيات.

سيناريوهات

هل يخرج ترامب من البيت الأبيض بـ«الذوق» أم بالقوة؟

ربما لا يتم إخراج دونالد ترامب «طرداً» من البيت الأبيض، لكن تصريحاته السابقة قد تكون جعلت التحضير لمثل هذا الاحتمال ضرورياً

واشنطن ـ **العربي الجديد**

فيما يبقى المسار القضائي الأكثر ترجيحاً بالنسبة للرئيس الأميركي دونالد ترامب، لعرقلة فوز جو بايدن بالرئاسة، بما معناه دفع ولايات بعينها إلى إعادة إحصاء الأصوات، ما يرجّح العديد من الأنشطة المتعلقة بانتقال السلطة، تعود مسألة إمكانية رفض ترامب تسليم السلطة في النهاية إلى الواجهة، رغم أنه خيار مستبعد، لكنه يرتبط بتصريحات كثيرة له كان قد أدلى بها طوال الأشهر الماضية، ورفض فيها الالتزام بانتقال سلمي للسلطة. ولا يزال ترامب يراهن حتى الآن على استعادة سيناريو 2000، عندما أعيد فرز الأصوات الرئاسية في فلوريدا، بعدما كان الفارق متقدماً، ما أدى إلى إعلان جورج دبليو بوش رئيساً. لكن هل سيذهب ترامب إلى هذا المنحى في عدم تسليم السلطة؟ هناك دوافع كثيرة وراء خشية الملياردير الجمهوري من العودة إلى الحياة الطبيعية، بعضها يحمل بعداً قانونياً، والبعض يرتبط بالهالة التي أحاط بها نفسه، ورفضه الدائم الحديث عن «أي خسارة». حتى إن ترامب رأى في تصريح له مرة أن على الدستور منحه ولاية ثالثة، لتعويض معاناته مع الديمقراطيين في ولايته الأولى. أما البعد القانوني، فبالإضافة إلى أن التحقيقات التي طُلّت رئاسته قد تعود مجدداً لتطارده فور مغادرته البيت الأبيض، فإن ترامب قد يقضي وقتاً مواجهاً مجموعة من التحقيقات بقضايا ترتبط بأعماله. وحتى الآن، تمكّن ترامب من عرقلة جهود الادعاء العام في مانهاتن للحصول على بيانات 8 سنوات لسجلاته الضريبية. وبشكل منفصل، تمضي المدعية العامة في ولاية نيويورك، ليتيسيا جايمس، في قضية مدنية، حول إذا ما كانت مؤسسة ترامب ضخّمت أرصدتها للحصول على قروض مصرفية. ويحاول الجمهوريون وحلفاء ترامب منحه الوقت الكافي للذهاب في معركته القضائية لـ«استعادة الفوز»، لكن هذا الوقت قد لا يكون مقبولاً إذا ما تعنت ورفض تسليم السلطة. وذكّرت حملة بايدن يوم الجمعة الماضي، بتصريح لها في 19 يوليو/ تموز الماضي، معتبرة أن «الشعب الأميركي سيقرر هذه الانتخابات، حكومة الولايات المتحدة قادرة تماماً على مرافقة المتسللين خارج البيت الأبيض». وكان بايدن نفسه قد أعرب في حديث تلفزيوني في يونيو/ حزيران الماضي عن اقتناعه التام بأن «المسؤولين العسكريين الذين انتقدوا إجراءات ترامب لقمع احتجاجات الحراك ضد العنصرية هم نفسهم من سيرافقونه خارج البيت الأبيض (إذا ما رفض تسليم السلطة) باحترام كبير».

وللتاريخ الأميركي سابقة في رفض الرئيس، ففي عام 1801، رفض الرئيس الثاني للولايات المتحدة، جون آدامز، تسليم القيادة لتوماس جيفرسون. لكن مكتب آدامز تخلى عنه بكل بساطة، وبدأ موظفو البيت الأبيض بنقل أغراضه خارج البيت الأبيض، فور قسم جيفرسون اليمين في احتفال امتنع خلفه عن حضوره.

> تضمّن الدستور الأميركي بنداً حول تسليم الرئيس السلطة

يرفض ترامب الإقرار بالخسارة (جوشوا إدلسون/ Getty)

هذا العناد قد يظهره ترامب أيضاً، هو الذي لم يحضّر للمرحلة الانتقالية، بحسب محيطيه، لكن من المعلوم أنه بمجرد إعلان فوز أحد المرشحين للرئاسة، تبدأ قوات الخدمة السرية بتوزيع اهتمامها بين الرئيس والرئيس المنتخب، كما تبدأ وكالة «سي آي إيه» بمدّ كل منهما بالتقارير الأمنية، ويبدأ موظفو البيت الأبيض بإعادة صناعة مقر إقامة الرئاسة الأميركية في واشنطن على «ذوق» الرئيس الجديد، على أن تكون جميع أغراض الرئيس الراحل خارج البيت الأبيض في يوم التنصيب في 20 يناير/ كانون الثاني في كل فترة انتقال رئاسي، علماً أن الخصومات من راتب الرئيس المغادر لاستئجار البيت الأبيض تنتهي في هذا الشهر، لتذهب في فبراير/ شباط إلى الرئيس الجديد. وبمعنى آخر، فإنه إذا خسر ترامب كل معاركه القضائية ضد بايدن، فإن لا مبررات قانونية لبقائه في المقر الرئاسي.

وبحسب مجلة «نيوزويك»، في تقرير على موقعها الإلكتروني نشر في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، أي بعد 3 أيام من الانتخابات، أكد مسؤول أميركي سابق «قدرة قوات الخدمة السرية» فعلاً على إخراج الرئيس الخاسر. ويستند في ذلك إلى التعديل الـ20 من الدستور، الذي يقول إن أي رئيس في مرحلة «البطة العرجاء» (وهي الفترة الممتدة من الانتخابات حتى 20 يناير) يبقى متشبثاً بالبيت الأبيض، بعد ذلك، فإن القوات الخاصة ذاتها التي حمته طوال ولايته، هي من ستعمد إلى إخراجه. وأكد مسؤول سابق شارك في تحضير المرحلة الانتقالية بين باراك أوباما وترامب أن هذه القوات «ستقوم بإخراجه، وستتعامل معه كأنه رجل كبير في السن، وقد أضاع منزله».

متابعة

إثيوبيا: تعيينات وإقالات لحسم معركة تيغراي حربياً

> عمد رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، إلى إجراء تعديلات سياسية وعسكرية، تشي بنيته حسم الخلاف مع إقليم تيغراي بالقوة العسكرية

يواصل رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، حملته في إقليم تيغراي، شمالي البلاد، متخذاً إجراءات إضافية، توحي بإصراره على الحلّ العسكري. في السياق، أقال قائد الجيش، أدم محمد، وعين نائبه برهانو جولا خلفاً له. كما أقال رئيس المخابرات ديمبلاش جيبري. مايكل، معيناً تيميسجين تيرونيه بدلاً عنه. وأقال أبي أيضاً وزير الشؤون الخارجية، جيدو أندارغاشيو، واستبدله بديميكي ميكونين.

ولم يذكر أبي أسباب الإقالات والتعيينات، التي تأتي استكمالاً لإقالة البرلمان الإثيوبي، أول من أمس السبت، برلمان وحكومة إقليم تيغراي الذي يهدد بالانفصال. وجاءت تعيينات أمس، في سياق مساعي رئيس الوزراء الإثيوبي الدفاع عن العملية العسكرية في إقليم تيغراي، التي يقوم بها الجيش منذ 4 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. وحث أبي المواطنين على عدم استهداف شعب تيغراي وسط مخاوف من اندلاع حرب أهلية. وكتب رئيس الوزراء على «تويتر»، أن حملته العسكرية تهدف إلى جعل إقليم تيغراي يلتزم بـ«سيادة القانون» في إثيوبيا. وأضاف أن «إجراءات إنفاذ القانون التي اتخذتها الحكومة في تيغراي تهدف إلى إخضاع الطغمة العسكرية الجشعة في ميكيلي لسيادة القانون والحفاظ على النظام الدستوري. هذه الخطوة ستفيد تيغراي أكثر من أي شخص آخر. واحث جميع الإثيوبيين على تحمل المسؤولية لضمان عدم وقوع أهالي تيغراي فريسة لأي نشاط غير قانوني. يتبع إجراءات الحكومة». ويواصل أبي الحملة العسكرية التي أعلن عنها يوم الأربعاء ضد الإقليم رغم مناشدات دولية للحوار مع «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» بدلاً من المخاطرة باندلاع حرب أهلية.

وقال مصدر عسكري ومصدران دبلوماسيان لوكالة «رويترز»، إن طائرة عسكرية إثيوبية قصفت أمس موقعاً للصواريخ والمدفعية قريباً من مطار ميكيلي عاصمة تيغراي. ولم يتبين على الفور ما جرى تدميره في القصف. وأضافت المصادر أن الطائرة أقلعت من قاعدة عسكرية في مدينة بحر دار في منطقة أمهرة المجاورة. وقال القائد الجديد للجيش، برهانو جولا، لصحيفة رسمية أمس، إن الجيش كان يسيطر على بلدات قريبة من الحدود بما فيها دانشا وشير. في المقابل، ذكرت منظمة «أطباء بلا حدود»، مساء السبت، أن 60 شخصاً على الأقل أصيبوا، وقُتل ستة في موقع واحد على طول حدود تيغراي.

ويخشى خبراء من أن دولاً مجاورة، بما في ذلك السودان وإريتريا والصومال، قد تتأثر. ويؤكد دبلوماسيون أن الصراع في تيغراي قد يزعزع استقرار أجزاء أخرى من إثيوبيا، ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث عدد السكان بإجمالي 110 ملايين نسمة، وعشرات الجماعات العرقية ومناطق أخرى سعت إلى مزيد من الحكم الذاتي في ظل حكم رئيس الوزراء آبي أحمد، الحائز على جائزة نوبل للسلام. ويحاول أبي تحقيق الترابط بين أجزاء البلاد من خلال المطالبة بالوحدة الوطنية. ولا تزال الاتصالات مقطوعة إلى حد كبير في تيغراي، مع إغلاق المطارات والطرق. وحذّر زعيم تيغراي، ديبريتسيون جيبرميايكل، في رسالة إلى رئيس الاتحاد الأفريقي موسى فقي، من أن القوات الإثيوبية تستعد لشن هجوم واسع النطاق.

> تخشى الأمم المتحدة من نزوح 9 ملايين شخص في تيغراي

وأفادت الأمم المتحدة في تقرير نشر مساء السبت، أن هناك تسعة ملايين شخص معرضون للنزوح بسبب الصراع المحتدم، محذرة من أن إعلان الحكومة الاتحادية، حالة الطوارئ يحول دون تقديم الغذاء ومساعدات أخرى. وحذّرت من وقوع أزمة إنسانية كبيرة إذا فر الملايين من القتال الشامل أو إذا ظل إقليم تيغراي معزولاً لتنسيق الشؤون الإنسانية، إن حوالي 600 ألف شخص في تيغراي يعتمدون على المساعدات الغذائية في حين يحصل مليون آخرون على أشكال أخرى من الدعم وجميعهم تواقفت. وجاء في التقرير أن اشتباكات بين القوات الاتحادية وقوات تيغراي اندلعت في ثمانية مواقع في المنطقة. وذكر تقرير الأمم المتحدة أن اجتياح الجراد الصحراوي لشرق أفريقيا أضر بتيغراي على نحو خاص، وهناك مخاوف من أن جهود مكافحة الجراد توقفت بسبب الصراع مما يهدد بإلحاق أضرار أكبر بالمحاصيل.

وتحدث آبي أحمد السبت مع الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس الذي «عرض مساعيه الحميدة». كما تحدث غوتيريس مع موسى فقي، وكذلك مع عبد الله حمدوك رئيس الوزراء السوداني بصفته رئيس الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق إفريقيا (إيغاد)، حسب ما قال متحدث.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

الحدث

يعمل النظام السوري على التصعيد في جنوب سورية، خصوصاً في درعا، تحت ذريعة البحث عن مطلوبين. ومن خلال عودته إلى مشارف درعا البلد، فإنه يحاول إخضاع المحافظة من جديد

النظام يصعّد في درعا

صراع جديد لقطع الطريق على حراك سياسي

أمين العاصي

لم يشهد جنوب سورية استقراراً منذ منتصف عام 2018، حين أبرمت فصائل المعارضة السورية اتفاقات تسوية مع النظام تحت إشراف روسي، ولا يزال الفلتان والفوضى على المستويات كافة سائداً، لا سيما في محافظة درعا التي تشهد تحركات لقوات النظام السوري غداة محاولات حثيثة من قبل شخصيات ووجهاء محليين لتشكيل جسم سياسي يمثل المحافظة.

وتحت ذريعة البحث عن مطلوبين، اقتربت قوات النظام أمس الأحد من تخوم حي درعا البلد، الذي يعد معقلاً بارزاً لفصائل المعارضة السورية التي أبرمت تسويات مع النظام، تبيّن لاحقاً أن النظام اعتبرها خطوة واسعة باتجاه إخضاع المحافظة من جديد. وذكر الناشط محمد الحوراني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن قوات النظام استقدمت أول من أمس السبت، تعزيزات عسكرية إلى المنطقة، ضمّت عناصر من مليشيا «الغيث» التي ضمها النظام أخيراً إلى الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد، وتأتي في مقدمة فرق قوات النظام وحشية. وأشار الحوراني إلى أن قوات النظام بدأت بتمشيط منطقتي الشياح والنخلة الواقعتين على أطراف منطقة درعا البلد، بحثاً عن خلايا مسلحين تتهمهم بتنفيذ عمليات اغتيال وتفجيرات في المنطقة. وكشف أن عملية الانتشار تزامنت مع تحليق طائرات استطلاع في المنطقة، وسط تخوّف من المدنيين والمزارعين في المنطقة من حدوث عمليات انتقامية واعتقالات عشوائية.

من جهته، ذكر «تجمع أحرار حوران» أن اشتباكات بالأسلحة الخفيفة جرت صباح أمس الأحد بين عناصر سابقين في الجيش السوري الحر وقوات النظام، ما أسفر عن إصابة اثنين من أبناء حي درعا البلد. وأشار إلى أن مليشيات محلية ساندت قوات النظام في الهجوم. وذكر المصدر نفسه أن اللجان المركزية في درعا أصدرت بياناً، أول من أمس السبت، أكدت فيه أن قوات من الفرقة الرابعة تنوي تمشيط منطقة النخلة التي تعتبر منطقة زراعية يسكنها بعض السكان المحليين المزارعين والعاملين في ورش الزيتون».

وطالبت اللجان الضامن الروسي بالحضور الفوري وتحمل مسؤولياته إزاء ما يحدث في المنطقة. كما دعت أبناء المحافظة لـ«الوقوف صفاً واحداً ضد هذه الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها مليشيات النظام بشكل متكرر في المحافظة، والخروج بتظاهرات ووقفات احتجاجية تندد بهذه الأعمال التي تهدف إلى إرهاب الأهالي وقطع سبل عيشهم»، وفق البيان. وكانت الفرقة الرابعة ومليشيات تابعة لها قد حاولت في مايو/ أيار الماضي اقتحام حي درعا البلد، إلا أن الجانب الروسي حال دون ذلك.

ويأتي تحرك قوات النظام غداة اجتماعات عقدتها شخصيات ووجهاء كانوا في صفوف المعارضة السورية قبل إبرام اتفاقات التسوية في منتصف عام 2018، بهدف تشكيل جسم عسكري وسياسي جديد، ليكون ممثلاً عن المنطقة بشكل كامل. وذكر «تجمع أحرار حوران» أنه من المقرر أن تمثل محافظة القنيطرة في جنوب سورية بعدد من الأعضاء في التشكيل الذي سيحمل اسم «اللجنة الوطنية المشتركة في الجنوب»، موضحاً أن الأخيرة ستحل بشكل كامل محل اللجان الحالية كـ«لجنة درعا المركزية» غرب درعا، و«خلية الأزمة» في مدينة درعا.

ووصلت الأوضاع في محافظة درعا إلى حافة الانفجار منتصف الشهر الماضي عقب اغتيال القيادي البارز في فصائل المعارضة السورية، أدهم الكراد ومرافقين له بعد انفجار استهدف سيارتهم على طريق درعا - دمشق. واتجهت أصابع الاتهام إلى الأجهزة الأمنية التابعة للنظام بالتخلص من الكراد الذي كان من أشد المعارضين للوجود الإيراني في جنوب سورية. وتؤكد الأوضاع المتدهورة في محافظة درعا أن الجانب الروسي تخلى تماماً عن مسؤولياته تجاه اتفاقات التسوية التي أبرمت تحت رعايته، فلم يتدخل بشكل جدي لمنع تجاوزات قوات النظام وأجهزته الأمنية.

في سياق آخر، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن مسلحين خطفوا مجموعة أشخاص في قرية الثعلة الواقعة في الريف الغربي لمحافظة السويداء، ذات الغالبية الدرزية من السكان والمجاورة لمحافظة درعا جنوبي سورية. وتكثر عمليات الخطف المتبادل بين المحافظتين من قبل عصابات محلية لطلب الفدية من أهالي المختطفين أو من أجل الأفراج عن مختطفين عند الجهة المقابلة. وكانت مليشيات من الطرفين دخلت في نزاع مسلح أواخر سبتمبر/أيلول الماضي، أدى إلى سقوط قتلى ومصابين بين عناصر «حركة رجال الكرامة» التي تضم مسلحين من محافظة السويداء. وفي استمرار لحالة الفلتان والفوضى الأمنية، شهد شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي مقتل 43 شخصاً بينهم طفلان في محافظة درعا وفق «تجمّع أحرار حوران»، 36 منهم قتلوا بواسطة إطلاق نار، وثلاثة نتيجة انفجار مخلفات حربية، واثنان بانفجار عبوة ناسفة، واثنان آخران تحت التعذيب في معتقلات النظام.

إلى ذلك، وثّق مكتب توثيق الانتهاكات في «تجمع أحرار حوران»، خلال شهر أكتوبر الماضي، 25 حالة اعتقال، نفذتها قوات النظام، بحق أبناء محافظة درعا، أفرج عن 7 منهم خلال الشهر ذاته. وأشار التجمع إلى أنه لم يسبق أن أعلنت جهة مسؤوليتها عن عمليات الاغتيال التي تحدث في محافظة درعا، موضحاً أن أهالي وناشطي المحافظة «يتهمون استخبارات النظام والمليشيات الموالية لها، بالوقوف خلف كثير من عمليات الاغتيال، والتي تطاول في غالب الأحيان معارضين للنظام ومشروع التمدد الإيراني في المنطقة»، وفق التجمع.

وتقع محافظة درعا في أقصى الجنوب السوري حيث تتاخم الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يكسبها أهمية كبيرة، لا سيما أن هناك وجوداً إيرانياً في المنطقة من خلال مليشيات عدة تدعمها ويتخفى بعضها داخل مقرات الفرق العسكرية لقوات النظام، وفق مصادر محلية مطلعة. ويؤدي الوجود الإيراني المعلن والمستتر دوراً رئيسياً في استمرار الغليان في الجنوب السوري برمته، لا سيما في محافظة درعا، وتؤكد مصادر محلية أن الإيرانيين أقاموا معسكرات تدريب في مناطق عدة، إضافة إلى انتشار مليشيات تابعة لهم في مقرات الفرقة الخامسة التابعة لقوات النظام في منطقة أزرع وفي الفرقة التاسعة في منطقة الصنمين.

استعانَ النظام بمليشيات عدة تابعة للفرقة الرابعة (فرانس برس)

شرق غرب

لقاء تركي ـ يوناني وشيك

أعلنت وزارة الخارجية اليونانية، أمس الأحد، أن وزير الخارجية نيكوس ديندياس تحدّث هاتفياً الى نظيره التركي مولود جاووش اوغلو (الصورة)، في محاولة لعقد لقاء في مستقبل قريب. وأفادت مصادر بأنهما اتفقا على ضرورة تحديد موعد لبدء محادثات بهدف محاول حلّ الخلافات. ونقلت وكالة «أثينا» للأنباء، عن مصادر دبلوماسية يونانية قولها إن المحادثة حصلت بمبادرة من وزير الخارجية التركي، فيما كرر ديندياس موقف اليونان لجهة أنه لا يمكن أن تكون هناك هوامش حوار طالما «تواصل تركيا أعمالها الاستفزازية».

(فرانس برس)

إنزال للتحالف في دير الزور

نفّذت قوات التحالف الدولي بمشاركة عناصر من «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، أمس الأحد، عملية إنزال جوي في ريف دير الزور، شرقي سورية، اعتقلت خلالها أربعة أشخاص، قالت إنهم يعملون على تأسيس خلية لتنظيم «داعش». وفي سياق منفصل، اعتقلت مليشيا «الدفاع الوطني» التابعة للنظام السوري، ثلاثة أشخاص على نقاط تفتيش في بلدة السبخة، جنوبي شرق الرقة.

(العربي الجديد)

اليمن: إسقاط مسيّرات للحوثيين في نهم

أعلنت قوات الحكومة الشرعية اليمنية، أمس الأحد، إسقاط 4 طائرات مسيرة للحوثيين في مديرية نهم، شرقي العاصمة صنعاء. وذكرت في بيان أن «مدفعيتها استهدفت تعزيزات وتجمّعات للحوثيين في مواقع متفرقة بجبهات مديرية نهم، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الحوثيين». ولم يعلّق الحوثيون على هذه الأنباء.

(الأناضول)

ناغورنو كاراباخ: الأذريون ينتزعون شوشة

أعلنت أذربيجان، أمس الأحد، أن قواتها انتزعت مدينة شوشة الاستراتيجية في ناغورنو كاراباخ، في حين نفت أرمينيا الأمر، لكنها أقرّت بأن القتال لا يزال مستمراً للسيطرة عليها. وستُشكل انتزاع شوشة في حال تأكد انتصاراً كبيراً لأذربيجان بعد ستة أسابيع من المعارك. فالمدينة تقع على رأس تلة على بعد 15 كيلومتراً فقط عن ستيباناكيرت، عاصمة الإقليم، وعلى طريق رئيسي يربط أراضي ناغورنو كاراباخ بأرمينيا.

(فرانس برس)

بريطانيا تحذّر من الحرب العالمية الثالثة

حذّر قائد القوات المسلحة البريطانية، نيك كارتر (الصورة)، أمس الأحد، من أن حالة الغموض والقلق العالمي السائدة في ظل الأزمة الاقتصادية بسبب فيروس كورونا قد تُنذر بإشعال فتيل حرب عالمية أخرى. وقال لشبكة «سكاي نيوز» المحلية: «إنها من المخاطر وعلينا أن نكون واعين لهذه المخاطر». وأضاف: «إذا عدنا إلى القرن الماضي قبل الحربين العالميتين، فاعتقد من دون شك أنه كان هناك تصعيد أدى إلى سوء تقدير مما أدى في النهاية إلى حرب على نطاق نأمل ألا نراه مرة أخرى أبداً».

(رويترز)

تقرير

محاولات لفرض تدابير جديدة لاحتواء الموجة الثانية من الفيروس

كورونا يربك السلطات المصرية

أربكت الموجة الثانية من فيروس كورونا السلطات المصرية، لجهة محاولتها فرض تدابير جديدة لمواجهة الأزمة الصحية. وما يُسهم في إرباك النظام هو خشيته من تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، كما حصل في الموجة الأولى، بما يعزز الاحتجاجات الشعبية، المشابهة لتلك التي خرجت في سبتمبر/أيلول الماضي ضد النظام في الأرياف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يسود خلاف كبير في وجهات النظر بين الوزراء ومستشاري رئيس الجمهورية المصري عبد الفتاح السيسي وممثلي الجهات السيادية والأمنية، الأعضاء في لجنة مكافحة فيروس كورونا في مصر، بعد عودة أعداد المصابين الرسمية للزيادة بما يزيد عن 200 حالة يومياً للمرة الأولى منذ شهرين. وشكّل هذا التطور السلبي فشلاً للدولة في خفض النسب المرتفعة للوفيات من بين الحالات المسجلة، والتي تخطت 5,8 في المائة، مع استمرار الفجوة الكبيرة بين العدد الحقيقي للحالات المصابة والحالات المسجلة رسمياً. ويأتي ذلك في ظل إصرار الدولة بأجهزتها على المضي قدماً في إقامة الأنشطة المختلفة، ضاربة بعرض الحائط المخاوف والتحذيرات الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة ورئاسة الوزراء والتراخي. وبلغ الأمر حد انعدام الاهتمام في تطبيق الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في الخطة الحكومية، التي وضعتها وزارة الصحة الصيف الماضي للتعامل مع الفيروس على المدى الطويل.

ووفقاً لمصادر حكومية واكبت النقاشات حول هذه القضية في مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي، فإن وزيرة الصحة هالة زايد، تقدمت بعدد من التقارير الصادرة عن إدارات الوزارة عن وضع التفشي الوبائي، ومراقبة مدى التزام المنشآت الاقتصادية والتعليمية والحكومية المختلفة بالتدابير الموضوعة. وبدا واضحاً وجود خروقات لا تعد ولا تحصى، بما في ذلك ظواهر تدل على تواطؤ وزارة الداخلية ممثلة في الأمن العام مع أصحاب المحال التجارية والمطاعم والمقاهي وأماكن التجمعات، عدا المراكز التجارية الكبرى (المولات) للسماح لهم بخرق المواعيد المفروضة إدارياً منذ ثلاثة أشهر.

لكن النقاشات التي سبق أن دارت في لجنة المكافحة، عطّلت اهتمام الوزراء بما جاء في تقارير الصحة التي تحذر من كارثة وفقاً لمؤشرات الموجة الثانية من الوباء. وطلب ممثلو وزارة الداخلية والمخابرات «بروبة» مع المواطنين وأصحاب المصالح الاقتصادية، تحسباً لإمكانية حدوث انفجار اجتماعي نتيجة ضعف الدخول واحتياج المواطنين للوظائف والعمل في عدة أشغال يومياً. واستند هؤلاء على تضرر بعض القطاعات من فترة التوقف الأولى بسبب كورونا، التي لم تتعاف حتى الآن من آثار ضعف الموارد، ولا من قرارات فصل واستبعاد مئات الآلاف من العمال المؤقتين، لا سيما مع تزامن فترة التوقف والوباء، مع قرار وقف البناء على مستوى الجمهورية، الذي سيستمر حتى الأسبوع الرابع من شهر نوفمبر/تشرين الثاني الحالي.

ولأسباب ذاتها، لم تحسم الداخلية والمخابرات خلافات أخرى حول استغلال الظرف الحالي لفرض مواعيد دائمة لغلق المصالح التجارية يومياً، في إطار رغبة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي في «ضبط الشارع»، وتقليص ساعات الأنشطة الاقتصادية الحرة غير الحكومية. وما زالت دوائر عدة تنصح بتأجيل اتخاذ هذه الخطوة، خوفاً من تفاقم البطالة وما قد تهدد به من تنامي الغضب الشعبي ضد النظام، لا سيما أن زيادة أعداد العاطلين من العمالة المؤقتة وغير المنتظمة وغير المؤمَن عليها، كانت من أسباب اندلاع الحراك الشعبي الأخير في سبتمبر/أيلول الماضي، في عدد من المناطق الريفية والفقيرة بالجيزة والقاهرة ومحافظات الصعيد.

> طلبت الداخلية والمخابرات التعامل «بروية» في الموجة الثانية
>
> تحذيرات من وقف تدفق النقد الأجنبي بغياب الرحلات الجوية

ودخل على الخط في المناقشات الحالية وزراء المجموعة الاقتصادية، خصوصاً وزير المالية محمد معيط، الذي حذر من انتكاسة كبرى في حجم تدفق النقد الأجنبي اليومي وقدرة الحكومة على التعامل مع آثار الأزمة، إذا فرضت تدابير من بينها وقف الرحلات الجوية أو تقييد الانتقال بين المدن الساحلية على البحر الأحمر والقاهرة والأقصر وأسوان. وأبدى قلقه من وقف الاحتفاليات الثقافية والفنية المقررة خلال الفترة المقبلة، ومن بينها مهرجانا القاهرة والإسكندرية السينمائيان الدوليان، اللذان تبحث لجنة المكافحة إلغاءهما حالياً، بعد ارتفاع أعداد الإصابات، والاشتباه بين المشاركين في مهرجان الجونة السينمائي ومهرجان الموسيقى العربية.

وبحسب المصادر، فإن تلك الاعتبارات أدت إلى تعديلات كبيرة في مسودة كان مجلس الوزراء قد وضعها، بالاشتراك مع وزارة الصحة والجهات الأمنية والسيادية للتعامل مع الموجة الثانية من الوباء، كما أدى إلى تعطيل عرضها الأربعاء الماضي في مجلس الوزراء، لكن بعيداً عن المبررات الأمنية والمالية للتأخر في فرض قيود على الحركة والأنشطة، فإن أجهزة النظام تتجه إلى عدم تعطيل الدراسة أو العمل بالمؤسسات الاقتصادية بأي شكل، لأسباب سياسية. مع أنه قد تتوقف الدراسة جزئياً في عدد من المدارس أو يتوقف العمل بعدد من المصانع والمصالح. ويهدف السبب الرئيسي لاعتماد هذا المسار، إلى طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب على استمرار مساندة الدولة لهم، وتمكينهم من ممارسة الأعمال نظير استمرار ضخ الأموال وتوفير فرص العمل في السوق المصرية.

في المقابل، تؤكد وزارة الصحة أنها قادرة حتى الآن على استيعاب أعداد الإصابات المتوقعة مع دخول فصل الشتاء والمضي قدماً في الدراسة، في المستشفيات الحكومية، لكنها وضعت عدة شروط لاستمرار قدرتها، على رأسها التفعيل السريع عند الحاجة لجمع الغزل الذي أقامته القوات المسلحة في مجمع معارضها بالقاهرة الجديدة ولم يستخدم، ودخول المستشفيات الجامعية والعسكرية بمختلف المحافظات للخدمة عند الحاجة. ومن ناحية أخرى التأكيد على سرعة إغلاق المدارس والكليات والمعاهد التي تظهر فيها حالات، مع عودة تخفيض عدد ساعات عمل المجمعات التجارية وأماكن الترفيه، تحديداً المقاهي وصالات الرياضة والملاعب الأهلية.

كما شددت الوزارة على ضرورة إنهاء حالة الإهمال المستمر من قبل الشرطة والجهات الرقابية الأخرى في تنفيذ الإجراءات الاحترازية وتطبيق العقوبات المقررة على المواطنين، الذين يتجاهلون ارتداء الكمامات في وسائل المواصلات العامة وكذلك الأماكن العامة المغلقة التي تسمح بمثل هذه المخالفات. ورصدت فرق وزارة الصحة في حملاتها التفتيشية غير المنتظمة للمطاعم والمقاهي والمناطق السياحية والصناعية، تجاهلاً متزايداً لتعليمات السلامة والتباعد الاجتماعي والإجراءات، التي تضمنها البرنامج الذي أعدته الوزارة للتعايش مع كورونا.

تخشى السلطات استبعاد مئات الآلاف من العمال الموقّتين (فرانس برس)

مصابون غير مسجلين

سعت السلطات المصرية منذ نهاية يونيو/حزيران، إلى ترسيخ الاعتماد على العزل المنزلي وانتشار طرق العلاج بين المواطنين بصورة تقليدية. واستعانت في ذلك بوسائل الإعلام ومجموعات المصابين وحالات الأشباه المنتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي، فتحوّل المواطنون من التوجه للمستشفيات. الأمر الذي تسبب في وجود عدد كبير من المصابين خارج منظومة الصحة الرسمية لم يتم تسجيلهم، واعتمدوا على أطباء في التشخيص بواسطة الأعراض.

الحدث

حراك استبدال الحلبوسي يدخل مرحلة جمع التواقيع

دخل حراك قوى عراقية لاستبدال رئيس البرلمان محمد الحلبوسي مرحلة جمع التواقيع النهائية، وهو حراك يبدو موجهاً في إطار التنافس على النفوذ

بغداد ـ **براء الشمري**

تحوّل الحديث عن الإطاحة برئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، من مجرد تهديدات تُلوّح بها قوى سياسية عربية سُنّية، ضمن إفرازات التنافس المزمن على الزعامة والنفوذ في ما بينها، إلى حراك حقيقي، ترجمته تحركات جمع تواقيع أعضاء في البرلمان لطلب سحب الثقة منه، ولقاءات المعسكر الرافض للحلبوسي برئاسة أسامة النجيفي، مع قادة وممثلي كتل أخرى، بهدف إقناعهم بالخطوة. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أعلن عن تشكيل «الجبهة العراقية»، والتي ضمّت نواباً عن المحافظات العراقية الشمالية والغربية، في مؤشر على بداية صراع سياسي محتدم في هذه المناطق، قبيل الانتخابات التشريعية المبكرة. ويوم الجمعة الماضي، عقد أعضاء «الجبهة»، وعددهم 35 نائباً، اجتماعاً في منزل النائب الحالي قاسم الفهادوي، لبحث قضايا عدة، من بينها استبدال الحلبوسي، وذلك بالتزامن مع اجتماع مماثل عقده رئيس البرلمان مع ثلاثة من رؤساء السلطة التشريعية السابقين، وهم سليم الجبوري ومحمود المشهداني وحاجم الحسني، بحضور نائب رئيس الوزراء السابق صالح المطلك. ويوم السبت، قالت «الجبهة»، في بيان، إنها «قررت جمع تواقيع 110 نواب، بحسب القانون، لتقديم طلب إلى رئاسة مجلس النواب لسحب الثقة عن محمد الحلبوسي».

سياسي بارز مقرب من «الجبهة العراقية»، أكد لـ«العربي الجديد»، أن «حراك استبدال الحلبوسي يقوده نواب وسياسيون يمثلون محافظات شمالية وغربية عدة، وقد نجحوا في فتح قنوات اتصال مع قوى أخرى شيعية وكردية، لإقناعها بضرورة استبدال رئيس مجلس النواب، وضمان وجود بديل سريع له من داخل البرلمان». وتوقع المصدر «ألا تكون المهمة سهلة داخل البرلمان، لأن القوى الأخرى تعتبر التوقيت حرجاً، إذ يقترب موعد الانتخابات، لا سيما أن البرلمان سيحل نفسه قبل شهرين من هذه الانتخابات». لكنه أكد أن غداً الثلاثاء، ستكون هناك تواقيع جديدة في هذا السياق، والهدف «هو جمع 110 تواقيع يشعرون أنهم جاؤوا من أجل مهمة وطنية وأخلاقية صحيحة، لما لجأوا إلى هذه الخلافات والتقاطعات والاتهامات التي يتراشقونها»، ملمحاً إلى احتمال وجود أطراف أخرى تقف وراء هذا الانقسام، كي تبقى المناطق المحررة متأخرة.

> لا يُتوقع أن تكون المهمة سهلة داخل البرلمان

في المقابل، قلّل عضو البرلمان عن «تحالف القوى العراقية» (تحالف الحلبوسي) محمد الكربولي، من أهمية حراك إقالة رئيس البرلمان، مبيناً في مقابلة تلفزيونية، أن بعض قيادات «الجبهة العراقية» كانوا من أكثر الموالين للحلبوسي، ولافتاً إلى أن المعترضين على الأخير اليوم كانوا متصالحين له في السابق. وأكد أن رئيس البرلمان لن يقال من منصبه، مشدداً على ضرورة الحفاظ على الاستقرار السياسي إلى حين إجراء الانتخابات.

وبشأن الغطاء القانوني لحراك استبدال رئيس البرلمان، أكد الخبير القانوني طارق حرب، أن هذا الإجراء يبدأ بطلب يتم تقديمه إلى رئاسة مجلس النواب، يليه عقد جلسة يتم فيها التصويت بالأغلبية البسيطة، مبيناً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المطلوب في الجلسة هو تحقيق النصاب القانوني (165 من أصل 329 نائباً)، ثم تصويت أكثر من نصفهم، أي 83 نائباً. واستبعد حرب وجود أي تأثير لمحاولات تغيير رئيس البرلمان على موعد الانتخابات المبكرة، المقرر إجراؤها منتصف العام المقبل، مؤكداً أن محاولات تغيير الحلبوسي تشبه الحراك الذي أرغم رئيس البرلمان الأسبق محمود المشهداني على الاستقالة عام 2008 واستبداله بأياد السامرائي، مع اختلاف الظروف والأسباب.

عقد الحلبوسي بدوره اجتماعات سياسية (حيدر محمد علي/فرانس برس)

إضاءة

بلغ عدد القوائم الانتخابية النهائية 294 قائمة (فرانس برس)

انتخابات الأردن
أكثر من 830 مخالفة

عمّان ـ **العربي الجديد**

أعلن المتحدث باسم الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن، جهاد المومني، أمس الأحد، أن الهيئة تعاملت مع أكثر من 830 مخالفة انتخابية، تنوعت بين مخالفات لتعليمات الدعاية الانتخابية، وأخرى مخالفة للمادة 59 من قانون الانتخاب المتعلقة بـ«المال الأسود». وأوضح المومني، أن «الهيئة اتخذت جميع الاستعدادات والتجهيزات الفنية والإدارية الخاصة بالانتخابات»، والعمل بالإرشادات الصحية كافة، من لبس الكمامات والالتزام بالتباعد الجسدي أثناء العملية الانتخابية، وأخذ كل وسائل الحيطة والحذر».

من جهته، ذكر حالف راصد لمراقبة الانتخابات البرلمانية، أن معدل أعمار المرشحين هو 52,6 عاماً، بينما وصلت معدل أعمار المرشحات إلى 47,4 عاماً. وأظهر الإحصاء أن تعداد المرشحات والمرشحين الذين كانوا ضمن الفئة العمرية من 30 إلى 39 عاماً، بلغ 221 مرشحة ومرشحاً أي بنسبة 12,9 في المائة من مجموع المرشحين. وكان أكبر المرشحين عمراً قد ترشح في دائرة عجلون الانتخابية، وبلغ عمره 81 عاماً. وعلى صعيد البرلمانيات والبرلمانيين السابقين وبرلمانياً من المجالس السابقة. وبحسب التعليمات التي أعدتها الهيئة تبدأ عملية الاقتراع في تمام الساعة السابعة صباحاً، وتنتهي الساعة السابعة مساء، مع إمكانية تمديد الاقتراع في بعض الدوائر مدة ساعتين.

تقرير

انتخابات سيناء: إقبال ضعيف رغم الرشاوى

بدا الإقبال على الانتخابات المصرية في محافظة سيناء ضعيفاً، في ظلّ إحجام المواطنين عن الاقتراع، وسط حديث عن دفع رشاوى وبصورة علنية

سيناء ـ **محمود خليل**

على الرغم من الجهود التي بذلها المرشحون لانتخابات البرلمان المصري في محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد، لجذب المواطنين والمشاركة في العملية الانتخابية، باستخدام شتى الأساليب الدعائية على مدار الأسابيع الماضية، إلا أنه من الواضح عدم قطف ثمار الدعاية، مع ضعف الإقبال على صناديق الاقتراع في غالبية المراكز الانتخابية. ويعود السبب إلى حالة اليأس التي أصيب بها المواطن المصري في سيناء من سياسات الدولة المصرية، مع اعتبار المحافظة منطقة عسكرية مغلقة يعود كل قرار فيها إلى غرفة العمليات العسكرية، فيما تخطت الدعاية الانتخابية حدودها بالدخول إلى الرشاوى المالية والعينية.

وبدا الضعف واضحاً في نسبة الإقبال على المراكز الانتخابية على مدار اليوم الأول من المرحلة الثانية أول من أمس السبت، وحتى منتصف اليوم الثاني من الانتخابات أمس الأحد، في مشهد متكرر في شمال سيناء، في ظل حالة الاستياء من التوجهات الحكومية والأمن المصري بحق المواطنين على مدار السنوات الماضية. وبحسب إحصائية رسمية، فإن إجمالي عدد الناخبين في اليوم الأول بلغ 34,852 ناخباً، في الدائرتين الأولى والثانية، بنسبة بلغت 12,76 في المائة من إجمالي عدد المقيدين في سجلات الناخبين 273178 صوتا انتخابياً، موزعين في لجنة عامة واحدة على مستوى مراكز وأقسام المحافظة و30 مركزاً انتخابياً. في المقابل، تضمّ محافظة شمال سيناء دائرتين، بمقعدين فرديين و5 مقاعد للقائمة، يتنافس عليهم 41 مرشحاً (31 مرشحاً على المقعدين الفردي و10 مرشحين على المقاعد المخصصة للقائمة).

وأكد مصدر حكومي مسؤول لـ«العربي الجديد»، أنه تم رصد عشرات التجاوزات على مداخل مراكز الاقتراع، خصوصاً في مدينة العريش، من قبل الحملات الدعائية لبعض المرشحين، من قبيل توزيع مبالغ مالية مقابل كل صوت انتخابي، أو خدمة المواصلات المؤمنة للناخبين من مراكز الاقتراع وإليها، على الرغم من التواجد الأمني الكثيف في غالبية المناطق، ضمن خطة الاستنفار لتأمين العملية الانتخابية. وهذه الظواهر باتت خلال هذه الانتخابات بشكل لافت أكثر من أي انتخابات مضت، في ظل حالة التنافس الشديد بين المرشحين للانتخابات، وتدافعهم للظفر بالمقعد في البرلمان مهما كلف ذلك من ثمن مادي.

وأوضح أنه في نهاية اليوم الأول ومع خفوت أرقام الناخبين ورصد التجاوزات، جرى عقد جلسة لمسؤولي المحافظة، وإصدار عدد من القرارات، أهمها ضبط المشهد أمام المراكز الانتخابية، وتوفير أجواء مريحة للناخب، لاختيار من يراه مناسباً. وهذا ما ظهر أمس الأحد، من خلال اعتقال عدد من مندوبي المرشحين، خلال قيامهم بتجاوزات واضحة أمام مراكز الانتخاب. وأشار إلى أن استمرار حالة عدم الإقبال على الانتخابات بالشكل المطلوب، يعني أن النتائج لن تكون معبرة عن الرأي الحقيقي للمواطنين في شمال سيناء، ما يستدعي البحث في أسباب عزوف المواطنين عن التوجه لصناديق الاقتراع، على الرغم من كل الدعاية الانتخابية وتنوع المرشحين في ظل عددهم الكبير مقارنة بعدد المقاعد المتاحة للمحافظة.

وتعقيباً على ذلك، قال أحد شيوخ سيناء، عارف العكور: «أنا حزين وتعيس بسبب الحقائق عن الراشي والمرتشي»، مضيفاً في صفحته على «فيسبوك»: «عندي الكثير من الوقائع عن مرتشين». مع العلم أن محافظة شمال سيناء قُسمت إلى دائرتين بدلاً من ثلاث دوائر في هذه الانتخابات. وتضم الدائرة الأولى أقسام: أول وثاني وثالث ورابع العريش، رفح، والشيخ زويد. ويتنافس على مقعدها الفردي 19 مرشحاً (6 أحزاب و13 مستقلاً). أما الدائرة الثانية فتضم أقسام: الحسنة والقسيمة ونخل وبئر العبد ورمانة. ويتنافس عليها 12 مرشحاً (3 حزبيين و9 مستقلين)، بينما تضم «القائمة الوطنية» خمسة مرشحين عن الدائرتين.

يشعر أهالي سيناء بالياس من سياسات الدولة (خالد دسوقي/فرانس برس)

شرق غرب

فرنسا: تهديد إمام بالقتل

فُتحت تحقيقات في فرنسا، أمس الأحد، بعد تلقي إمام مسجد درانسي في ضاحية باريس، حسن شلغومي، تهديدات عدة بسبب انتقاده التطرّف، وفق ما أفادت مصادر قضائية. وأعلنت النيابة العامة في باريس أنه تمّ فتح ثلاثة تحقيقات، مؤكدةً بذلك معلومة وردت في صحيفة «لو باريزيان» الفرنسية. وأوضحت النيابة أن «أحد التحقيقات يشمل وقائع تمجيد الإرهاب وتهديدات بالقتل، والثاني أحداثاً متعلقة بالتحريض على ارتكاب إيذاء جسدي أو قتل، والثالث يتناول وقائع تهديدات بالقتل».

(فرانس برس)

تايلاند: تفريق المحتجين بخراطيم المياه

أطلقت الشرطة التايلاندية مدافع المياه، أمس الأحد، لتفريق آلاف المحتجين المشاركين في مسيرة تهدف لتوصيل رسالة إلى الملك ماها فاجيرالونكورن، في العاصمة بانكوك، تطالب بإصلاحات تحدّ من سلطات العائلة المالكة وبإقالة الحكومة. وهي المرة الثانية التي تستخدم فيها الشرطة مدافع المياه خلال أشهر من الاحتجاجات، الداعية لرحيل رئيس الوزراء برايوت تشان أوتشا (الصورة). وقدّر صحافيون عدد المحتجين بأكثر من عشرة آلاف شخص.

(رويترز)

جورجيا: دعوات لانتخابات مبكرة

احتشد الآلاف من أنصار المعارضة في جورجيا، أمس الأحد، للمطالبة بانتخابات مبكرة إثر اتهامات للحزب الحاكم بتزوير انتخابات تشريعية شهدت تقارباً كبيراً في النتائج. ونفى حزب «الحلم الجورجي» الحاكم بزعامة رئيس الوزراء الأسبق الملياردير بيدزينا إيفانيشفيلي، الذي فاز بفارق 2 في المائة في انتخابات 31 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اتهامه بتزوير الانتخابات. لكن جميع أحزاب المعارضة الجورجية رفضت دخول البرلمان الجديد، ما أثار مخاوف من أزمة سياسية جديدة في تبليسي.

(فرانس برس)

بيلاروسيا: زعيمة المعارضة تأمل لقاء بايدن

تجمع متظاهرون مناهضون للحكومة، أمس الأحد، في العاصمة

البيلاروسية مينسك احتجاجاً على الرئيس الكسندر لوكاشينكو، في سياق اعتراض مستمر على نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في 9 أغسطس/آب الماضي، والتي فاز بها لوكاشينكو. من جهتها، اعربت منافسته في الانتخابات الرئاسية سفيتلانا تيخانوفسكايا (الصورة)، التي هربت إلى ليتوانيا، نيتها لقاء الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن.

(فرانس برس)

بوليفيا: أرسي رئيسا وموراليس يعود اليوم

شهدت بوليفيا، أمس الأحد، حفل تنصيب لويس أرسي رسمياً رئيساً جديداً للبلاد، عشية العودة المنتظرة للرئيس السابق، إيفو موراليس، اليوم الاثنين إلى لاباز. وأرسي معروف بكونه مهندس «المعجزة الاقتصادية البوليفية» حين كان وزيراً للاقتصاد والمالية خلال رئاسة موراليس، التي شهدت نمواً إجمالياً للناتج المحلي لبلد مستويات غير مسبوقة.

(فرانس برس)

تتجه الأنظار إلى تونس، اليوم الإثنين، التي تستضيف ملتقى الحوار السياسي الليبي، والذي ينعقد بعد توصل الأطراف الليبية إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ليصبح الرهان كبيراً على الملتقى للتوصل إلى توافقات حول السلطة التنفيذية لدفع الحل في البلاد، مع بقاء شكوك كبيرة حول القدرة على تحقيق تقدم

75 شخصية يحاولون الاتفاق على السلطة التنفيذية

الحوار الليبي في تونس

تونس ـ **وليد التليلي**

استبقت الحوار تظاهرات رافضة للتدخلات الخارجية (حازم تركية/الأناضول)

ينطلق الحوار السياسي الليبي في تونس، اليوم الإثنين، في ظل رهانات كبيرة على دفع الحل للصراع المستمر منذ نحو 10 سنوات، مع تركيز هذه الجولة على سبل وآليات ومعايير توحيد السلطة التنفيذية، بعد توصّل اللجنة العسكرية المشتركة الليبية (5+5) خلال حواراتها السابقة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في البلاد. ويعلّق الليبيون آمالاً كبيرة على هذا الحوار الذي سيشكّل اختباراً لطرفي الصراع، حكومة الوفاق الوطني ومعسكر شرق ليبيا، وللدول الداعمة وللأمم المتحدة، وسيظهر مدى قدرة هذا المسار على الوصول إلى تفاهمات سياسية تقود إلى انتخابات عامة وتعيد الاستقرار إلى هذا البلد. وعلى الرغم من الآمال الكبيرة بنتائج إيجابية، تبقى الشكوك قائمة في إمكان نجاح هذا الحوار، خصوصاً في ظل تساؤلات حول تمثيل الشخصيات الـ75 التي ستشارك فيه، والتزام معسكري الغرب والشرق بالمقررات التي ستصدر، وأبرزها تشكيل السلطة الجديدة، بالتوازي مع غياب الثقة بين الأطراف الدولية، والشكوك في وجود إجماع دولي على دفع التسوية الليبية.

ويحتضن فندق في ضاحية قمرت القريبة من العاصمة تونس أعمال الملتقى، الذي تحيطه إجراءات صارمة على المشاركين فرضتها أزمة كورونا، ما دفع إلى تقليص عدد الصحافيين المسموح لهم بتغطية المؤتمر إلى أقصى حد ممكن، مع استغلال البعثة الأممية أيضا هذا الوضع لإبعاد أي ضغوط أو تشويش ممكن على المشاركين. ويفترض أن تمتد أعمال الملتقى على مدى ثلاثة أو أربعة أيام، بحسب تقدّم المشاركين في الملفات المطروحة عليهم.

وقبيل الاجتماع، اعتبرت رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني وليامز، أن «الظروف الآن مواتية، وهناك زخم قوي عقب التقدم المحرز والآراء التوافقية التي أسفرت عنها المشاورات الأخيرة بين الليبيين، داخل البلاد وخارجها، وعقب توقيع وقف إطلاق نار شامل على مستوى البلاد». وتابعت «نحن أمام فرصة فريدة يجب عدم إضاعتها، ولذلك أدعو جميع الليبيين، لا سيما من هم في موقع المسؤولية، إلى الاستفادة من هذه الفرصة من أجل تحقيق تطلعات الشعب الليبي في العيش بسلام وأمن وازدهار واستقرار». ولم تتغافل عن التحذير من «أن هناك العديد أيضاً ممن يتربصون بالعملية السياسية، ويسعون، لغايات شخصية وضيقة، إلى إفساد مساركم هذا وتعطيله».

وتركز هذه الجولة على سبل وآليات ومعايير توحيد السلطة التنفيذية. وبعد إنجاز هذه المرحلة تتبعها خريطة طريق تهدف إلى الوصول إلى تحسين تقديم الخدمات للمواطنين والبدء بالتحضير للانتخابات المقبلة على أرضية دستورية صلبة تؤدي إلى إيجاد شرعية وهيكلية دائمة للعملية السياسية في ليبيا. وقالت البعثة الأممية في بيان لها إن «الهدف الأسمى لملتقى الحوار السياسي الليبي هو الوصول إلى الانتخابات العامة، باعتبارها السبيل الأفضل لإعادة القرار إلى الشعب الليبي، وتؤسس لمرحلة ديمقراطية في ليبيا»، مضيفة «للوصول إلى هذه الغاية، يجب التوافق على الترتيبات اللازمة التي تسمح بإجراء هذه الانتخابات في أقصر إطار زمني ممكن، ربما من ضمنها إيجاد سلطة تنفيذية موحدة تعمل على تقديم الخدمات للشعب الليبي».

وكشف مصدر ليبي قريب من المفاوضات، لـ«العربي الجديد»، أن الحوار سيبحث ملفات توحيد الحكومة والمؤسسات الليبية، مرجحاً أن ينتهي

الحوار سيبحث ملفات توحيد الحكومة والمؤسسات الليبية

إلى الاتفاق على حكومة واحدة وعلى المواقع السيادية. وأشار إلى أن الملتقى سيناقش تغيير تركيبة المجلس الرئاسي، باختصار الأعضاء من رئيس وستة مناوبين حالياً إلى رئيس ونائبين فقط، مع استحداث موقع جديد لرئيس حكومة يكلف بالقيادة، مع تحديد صلاحيات كل من رئيس الحكومة ورئيس المجلس الرئاسي. وذكر أن جدول أعمال الملتقى يضم أيضاً التفاوض حول صيغة لإنهاء المرحلة الانتقالية تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيا في غضون 18 شهراً على الأقصى، إلى جانب تحديد القاعدة الدستورية للانتخابات وتحديد الأقاليم الانتخابية. وتقتصر المشاركة في ملتقى الحوار على الليبيين فقط الذين تمت دعوتهم وعددهم 75 شخصاً، بعد تعهدهم بعدم الترشح لأي منصب تنفيذي أو رئاسي في الفترة التحضيرية ولا إلى السلطات المؤقتة التي يمكن أن يخرج بها الملتقى. ولكن برزت انتقادات كثيرة لكيفية اختيار المشاركين، ومدى تمثيلهم للواقع على الأرض في ليبيا، وبالتالي قبول الأطراف المتنازعة بمخرجات الحوار. وأوضحت بعثة الأمم المتحدة أنها حرصت على أن تكون آلية الاختيار شاملة لضمان أوسع كافة مكونات المجتمع الليبي، وسبق أن عقدت مئات اللقاءات مع مختلف المكونات النسائية والشبابية ومع عمداء البلديات والأقليات ومنتسبي النقابات والأحزاب السياسية والأجسام القائمة داخل الأراضي الليبية وخارجها، وستوضع مخرجات كل تلك المشاورات واللقاءات بين يدي أعضاء الحوار.

ولكن هذه الأجندات التي تحدثت عنها البعثة الأممية لا توضح مدى تمثيلية المشاركين للقوى على الأرض، ولا كيفية التعامل مع الرافضين الممكنين لمخرجات هذا الحوار والتوازنات الجديدة التي سينتجها، وما هي الآليات القانونية والأممية التي سيتم من خلالها فرض نتائج هذا الحوار.

وتعليقا على هذا الأمر، قال الباحث السياسي الليبي محمد عمران كشادة، لـ«العربي الجديد»، إن العديد من المؤشرات تؤكد أن ملتقى تونس قد لا يحقق نجاحات كبيرة لأسباب عدة، أهمها غياب الثقة بين الأطراف الليبية ورفض الكثير من القوى السياسية ما تقوم به البعثة الأممية، مع غياب معايير واضحة لاختيار المشاركين، ووجود بعض الأسماء التي ليس لها ثقل سياسي واجتماعي. وأوضح أن الليبيين تعلموا كثيرا خلال الأعوام العشرة من عمر الصراع، ولم تعد لديهم ثقة في المجتمع الدولي، خصوصاً أنه ليست هناك إرادة دولية لحل الأزمة الليبية، معتبراً أن ما تقوم به البعثة الأممية هو إدارة للصراع وليس حلاً، وسيعاد إنتاج اللاعبين في المشهد السياسي بما يؤدي إلى استمرار الصراع. واعتبر أن ملتقى تونس سيكون نسخة جديدة من اتفاق الصخيرات الذي وقّع في العام 2015. وعن الصعوبات التي تحيط بهذا الحوار، قال إنها كثيرة، ومن أهمها غياب الثقة والتوافق، ووجود أجندات سياسية متضاربة. ولم يستبعد إمكان التوصل إلى بعض التفاهمات والاتفاقيات، ومنها تشكيل حكومة منفصلة عن المجلس الرئاسي، ولكن سيكون ذلك حين يتم التوافق على خارطة طريق بين الأفرقاء السياسيين.

من جهته، اعتبر المحلل السياسي التونسي المتابع للشأن الليبي، مصطفى عبد الكبير، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن قائمة المدعوين للحوار تضم شخصيات غير وازنة في الساحة الليبية، وبالتالي ليست قادرة على الحل، وبعضها حوله خلاف وجدل بين الليبيين، وهو ما يدل على أن وليامز تعاملت بنوع من عدم الجدية مع اجتماع تونس، ولم تدع شخصيات وازنة بل استبعدتها بوضع شرط عدم الترشح لأي منصب. وتابع أن الأجندات غير واضحة فهل سيتم التركيز على المسار السياسي أو الدستوري، وكيف ستكون الخارطة، وهل سيتم تباحث المسألة الأمنية والاقتصادية، وكيف سيكون الحوار مكملا لحوارات بوزنيقة في المغرب، والقاهرة، وجنيف؟

وعن الدور التونسي في هذا الحوار، أوضح الملحق في الدائرة السياسية في رئاسة الجمهورية التونسية، وليد الحجام، أن تونس وفّرت كل الإمكانيات اللوجستية والبشرية للملتقى بالتنسيق التام مع الأمم المتحدة. وأضاف لـ«العربي الجديد» أن الدور التونسي يقتصر على الإعداد اللوجستي والبشري لاحتضان الحوار في أحسن الظروف من دون التدخل في محتواه. وأكد أن الرئيس قيس سعيّد، الذي سيشارك في افتتاح الملتقى، يتابع يومياً تقدّم التحضيرات للمؤتمر ويؤكد موقف تونس الثابت الداعم لحل سياسي شامل ودائم يحفظ سيادة هذا البلد ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه، من خلال حوار ليبي ـ ليبي شامل، برعاية الأمم المتحدة، وفي معزل عن التدخلات الأجنبية.

صدامات تسابق جهود توحيد مليشيات الشرق

تواجه المساعي القائمة لتوحيد مليشيات شرق ليبيا، صعوبات برزت مؤشراتها في سرت، ليلة السبت-الأحد، باشتباكات بين مليشيات موالية لخليفة حفتر في المدينة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

قبيل ساعات من انطلاق الحوار الليبي في تونس، كانت مدينة سرت تعيش حالة من الفوضى، بعد صدام استمر لساعات بين مليشيا 128 مشاة ومليشيا طارق بن زياد، التابعتين للواء المتقاعد خليفة حفتر، وهي صدامات وصفها المتحدث الرسمي باسم غرفة عمليات تحرير سرت-الجفرة التابعة لحكومة الوفاق، عبد الهادي دراه، بـ«المأساوية». وقال دراه، في بيان، إن مليشيا طارق بن زياد، أقفلت جميع مداخل المدينة ونشرت حواجز تفتيش داخلها، بينما أقدمت مليشيات أخرى تابعة لحفتر على مداهمة البيوت وسرقتها. وتسيطر على المدينة فرق تابعة لمليشيا 128 مشاة المنحدرة من منطقة الجفرة والتي يقودها الرائد حسن الزادمة، القيادي العسكري من النظام السابق، وأخرى تابعة لمليشيا طارق بن زياد التي يقودها صدام نجل خليفة حفتر، بالإضافة إلى مليشيا 604 السلفية في المدينة. جاء هذا التطور في الوقت الذي أعلنت فيه بلدية سرت عن استمرار اجتماع لجانها المكلفة بتهيئة أماكن استضافة أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، في أول اجتماعاتها في المدينة، بعد اجتماعها قبل أيام في غدامس.

هذه الصدامات تطرح تساؤلات حول

تتقاسم مليشيات عدة النفوذ في سرت (عبدالله دوما/فرانس برس)

نجاح جهود قادة من معسكر شرق ليبيا لتفكيك المجموعات المسلحة وإخلاء مقارها. فقد عقد رئيس الأركان العامة المكلف من برلمان طبرق، عبد الرزاق الناظوري، اجتماعاً موسعاً ضم وزير داخلية الحكومة الموازية، وقادة أمنيين وعسكريين، لمناقشة إعادة فرض السيطرة على مدينة بنغازي وعدة مدن أخرى، شرق ليبيا. وبحسب بيان للاجتماع، فإن المجتمعين اتفقوا على وضع آلية عمل لتفكيك التنظيمات العسكرية المسلحة وإخلاء المقرات التي تحت سيطرتها، بالإضافة إلى العمل لـ«بناء قوة مشتركة عسكرية وأمنية لتنفيذ القرارات الصادرة عن الغرفة، فيما يتعلق بإنفاذ القانون وسيادة العدالة».

وكشفت مصادر برلمانية من طبرق وأخرى عسكرية من بنغازي، لـ«العربي الجديد»، عن تفاصيل خطة تهدف إلى إعادة ترتيب المشهد العسكري شرق البلاد، بقيادة الناظوري. وأشارت إلى إنشاء غرفة عسكرية عليا، مقرها بنغازي، تتبع اسميا لقيادة حفتر، لكن خططها مستقلة تماماً عن توجيهات حفتر والدائرة المقربة منه، بهدف ضمان قبولها من كل الأطراف المسلحة. وحول تفاصيل الخطة، قالت المصادر إنها لا تزال في طور الإنشاء، لكنها تهدف إلى بناء هيكل عسكري وأمني جديد برئاسة الناظوري وضباط بارزين، توكل إليه مسائل ضبط السلاح والأمن في مناطق شرق ليبيا. كما يهدف الهيكل الجديد، بحسب المصادر، إلى «إنشاء قوة مشتركة تدمج فيها مجموعات مسلحة في خطوة أولى للسيطرة عليها قبل تفكيكها بسبب تورطها في عمليات سطو». وكشفت أن لقاء قريباً سيجمع وزير داخلية حكومة الوفاق، فتحي باشاغا، بقادة عسكريين من شرق ليبيا من بينهم الناظوري.